DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1994/57
16 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مكتب خدمات المشاريع

دور ووظائف لجنة التنسيق الإداري لمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة وتقرير المدير التنفيذي بشأن طرق إقامة المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخ مسبقة من الوثائق التالية:

(أ) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدور المحدد والوظائف المحددة للجنة التنسيق الإداري لمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة (DP/1994/61)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بشأن طرق إقامة المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته (DP/1994/62)؛

(ج) تقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بشأن طرق إقامة المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته - الفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة: دوره وتكوينه ووظائفه (DP/1994/62/Add.1)؛

(د) تقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بشأن طرق إنشاء المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته - مرفق مقترح للأنظمة والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم أنشطة مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/62/Add.2)؛

(هـ) تقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بشأن طرق إقامة المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته - توزيع تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1994/62/Add.3).

والتقت اللجنة، خلال نظرها في هذه الأمور، مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة، حيث قدموا معلومات إضافية ووثائق تكميلية لاستعراضها من جانب اللجنة. وعرض مدير البرنامج جميع الوثائق المعروضة على اللجنة ورد على التساؤلات المتعلقة بهذه الأمور كافة.

مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/62 و Add.1 و 2 و 3)

٢ - قدم المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع وممثلوه معلومات أساسية إلى اللجنة الاستشارية عن دور ووظائف المكتب، حتى تطوره إلى كيان يتسم بالمرونة والابتكار والاعتماد على الذات في التمويل لتقديم الخدمات للمشاريع الإنمائية. وقد أثار هذا النهج اهتماما بالغا لدى مجالس إدارته برصد المكتب عن كثب لكي يحددون له موضعا يتسنى منه استكمال القدرات المتوفرة في مواقع أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول من هذه الوثيقة خلفية تاريخية للإجراءات والمقررات المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع، التي أسفرت عن الوضع الحالي.

٣ - وبموجب الفقرة ١٠ من المقرر ١٢/٩٤، رفع المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقريرا إلى المجلس التنفيذي (DP/1994/62) بشأن "طرق إقامة المكتب ككيان مستقل وقائم بذاته وطرق زيادة وضوح عملياته". وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة الاستشارية علما بأن الجمعية العامة كانت، في جلستها العامة ١٠٥ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قد قررت، وبناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصيغتها الواردة في المقرر ٢٨٤/١٩٩٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، "أن يصبح مكتب خدمات المشاريع كيانا مستقلا وقائما بذاته، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٢/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤" (A/48/L.65). وبموجب الفقرة ٥ من مقرر المجلس، يصبح مكتب خدمات المشاريع "كيانا مستقلا وقائما بذاته بصورة لا تنشأ عنها وكالة جديدة، وإنما تشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الكيانات العاملة، على أن يستمر توفير الدعم الإداري، بما في ذلك ما يتعلق منه بشؤون المال والموظفين، من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن يستمر مكتب خدمات المشاريع في العمل من خلال الشبكة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

٤ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالشكل البياني (DP/1994/62، الفقرة ٩) المتعلق بهيكل مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة وآلياته الإدارية. وترى اللجنة أن علاقات المكتب "بالكيانات المشاركة في إدارته وخدمته وتزويده بالمشورة" متشعبة ويمكن، في بعض الأحيان، أن تنتقص من كفاءة شبكات الاتصال والإبلاغ الخاصة بالمكتب. واللجنة تدرك أن الهيكل المقترح هو نتاج مفاوضات وحلول توفيقية أدت إلى الاقتراح الحالي. وقد علمت اللجنة من مدير البرنامج وممثليه أن هذه المصاعب المحتملة المبينة

في الشكل البياني سوف تذلل، في الممارسة العملية، باتباع نهج عملي تجاه إدارة المكتب. وبالتالي، فإن اللجنة واثقة من أن الأنشطة التنفيذية الفعلية سوف تنفذ بأسلوب يكفل السلاسة والكفاءة في الأداء. ولهذه الغاية، توصي اللجنة أن يبقي المجلس التنفيذي هذه الترتيبات قيد النظر.

٥ - وتتناول الفقرات ١٧ -٤٧ من تقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع (DP/1994/62) موضوع المالية والمشتريات. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن العمليات المالية لمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة سوف تنظمها الأنظمة والقواعد المالية الخاصة بالمكتب تحقيقا لهدف تحويل مكتب خدمات المشاريع الى كيان مستقل وقائم بذاته. وقد وضع نص الأنظمة والقواعد المقترحة استنادا الى الأنظمة والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملا بالفقرة ١٠ (ج) من مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٤. وقد قدم النص المقترح (DP/1994/62/Add.2) في آن واحد الى اللجنة الاستشارية والشعبة القانونية للأمم المتحدة لاستعراضه من الناحية الفنية. وعقب الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة، وردت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ رسالة خطية من المدير التنفيذي للمكتب يبلغ فيها اللجنة أن المستشار القانوني للأمم المتحدة قد انتهى من استعراضه وأنه مقتنع بأن النص المقترح للأنظمة المالية للمكتب يفي بالشروط القانونية لمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٤. ونظرا للتأخر في تقديم النص، فإن اللجنة الاستشارية لا يمكنها إبداء تعليقات شاملة على النص المقترح للأنظمة المالية للمكتب. إلا أن الفقرات الواردة فيما بعد تورد إشارات عدة الى النص. وتعتزم اللجنة الاستشارية إبقاء تطبيق هذه الأنظمة قيد الاستعراض وتقديم تقارير بشأنها، حسب الاقتضاء، الى المجلس التنفيذي.

٦ - ولدى الاستفسار، أحيطت اللجنة الاستشارية علما بالإيرادات المتوقعة للمكتب لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ويرد في المرفق الثاني من هذه الوثيقة جدول يبين توقعات إيرادات مكتب خدمات المشاريع المتأتية من التنفيذ وتكاليف الدعم. وقد تم موافاة اللجنة بهذا الجدول. ورغم أن مكتب خدمات المشاريع لن يباشر أعماله حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فإنه سيستعين بالإيرادات المتأتية خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ومن المتوقع أن يصل هذا المبلغ الى ما يقرب من ٦٢,٥ مليون من إيرادات تكاليف الدعم، استنادا الى قيمة تقديرية لتنفيذ البرامج تبلغ ٨٣٠ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، ينتظر أن يحقق المكتب ٦,٢ مليون دولار نظير الخدمات التي سيقدمها الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يضع ميزانيته الإدارية استنادا الى توقعات إيرادات تكاليف الدعم التي قد تتباين حسب المعدلات الفعلية لتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات.

٧ - كما أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن النفقات الإدارية الفعلية المتكبدة من المكتب تستند إلى حافظة مشاريع روقبت عن كثب ونفذها المكتب. وفي هذا الصدد، لوحظ على سبيل المثال أن الشواغل لا تملأ إلا عندما تكون المشاريع المدرجة في الحافظة بحاجة إلى موظفين للقيام بالأنشطة التنفيذية وعندما تكون مصادر الإيرادات قد تم تأمينها بالفعل. وقد تم موافاة اللجنة ببيان بوضع ملاك موظفي المكتب حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويرد جدول ملاك الموظفين هذا في المرفق الثالث من هذه الوثيقة.

٨ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن المدير التنفيذي يقترح إنشاء صندوق احتياطي بموجب البند المالي المقترح ١٢-٢ (أ) (DP/1994/62، الفقرة ٣٣). ويتم إنشاء هذا الصندوق الاحتياطي وتغذيته، حسب الاقتضاء، من فائض الإيرادات على النفقات المرتبطة بعمليات مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة. وسوف يعمل هذا الصندوق الاحتياطي على التعويض عن عناصر منها "التبعات المهنية أو التعاقدية المقترنة بخدمات المكتب" (البند المقترح ١٢-٢ (أ) '٣'). وترى اللجنة أن الوثيقة لا تقدم معلومات عن التفاصيل المتعلقة بـ "المخاطر والتبعات التي قد يتعرض لها الكيان الجديد" (DP/1994/62، الفقرة ٣٣) التي تبرر إنشاء صندوق احتياطي كهذا.

٩ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن المكتب سيعمل كمنظمة قائمة على خدمة العملاء لا على تحقيق الربح، محققة إيراداتها من الأتعاب والرسوم التي تحصل عليها مقابل نطاق واسع من الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى في ميدان المساعدة الإنمائية. وتلاحظ اللجنة أنه نتيجة لذلك، فإن المكتب قد تتراكم لديه إيرادات غير منفقة إضافة إلى الاحتياجات الفعلية بالميزانية الإدارية. لذلك، توصي اللجنة بأن يقدم المكتب إلى المجلس التنفيذي مقترحات بشأن مبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة لاستخدام فائض الإيرادات داخل إطار أهداف ومقاصد المكتب.

١٠ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما، على النحو المبين في الفقرات ٣٠ و ٣٧ و ٣٨ من تقرير المدير التنفيذي، بأن المكتب سوف يتولى، في فترات السنتين المقبلة، تقديم ميزانيته الإدارية المقترحة في شكل يتفق والقواعد المالية المقترحة. لذلك، لن يميز المكتب من الآن فصاعدا، في نظامه المالي، بين ايرادات ونفقات "الميزانية" والإيرادات والنفقات "الخارجة عن الميزانية"، إذ أن هذه المصطلحات لا تنطبق إلا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلاحظ اللجنة من نص القاعدة المقترحة ١٠٩ - ٣ (DP/1994/62/Add.2) أن الميزانية الإدارية سوف تكون مصحوبة بجداول تفصيلية تبين النفقات المقدرة لكل من النفقات البرنامجية والنفقات الإدارية ونفقات الدعم. وتعتقد اللجنة أن رد تكاليف خدمات الدعم الإداري إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي (أي الخدمات "المركزية" المذكورة في الفقرة ٢٤ من تقرير المدير التنفيذي) سوف يرد به بيان تفصيلي مشفوع بتوزيع لتكاليف الخدمات المرتبطة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - ولزيادة الوضوح والكشف، بصورة سليمة، عن التكاليف الإدارية الفعلية المتكبدة من المكتب، توصي اللجنة الاستشارية بأن يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة منهجية تقييم رد تكاليف الخدمات. وترى اللجنة أن النظام الحالي لرد التكاليف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس نسبة ثابتة قدرها ١٤ في المائة من النفقات الإدارية المتكبدة من المكتب إنما هو بحاجة إلى مزيد من التنقيح والترشيد. وفيما يتعلق برد التكاليف إلى المكاتب الميدانية نظير عبء العمل المترتب على تفويض المكاتب الميدانية تنفيذ الأنشطة نيابة عن المكتب، فإن اللجنة تشير إلى أن المكتب لا يرد التكاليف إلى المكاتب الميدانية إلا عن الخدمات التي تقدم للمشاريع المنفذة باقتسام التكاليف. وفي حالة المشاريع الممولة من رقم التخطيط الإرشادي، لم توضع ترتيبات لرد التكاليف، على الرغم من المهام الضخمة المرتبطة بالتنفيذ والتي تقوم بها المكاتب الميدانية بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة (DP/1993/46، الفقرتان ١٥ و ١٦).

١٢ - وفي الفقرات ٤٢ - ٤٦ من تقريره، يوضح المدير التنفيذي نظام المشتريات الذي سيقام في مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن القواعد المالية المقترحة بشأن الرقابة على الممتلكات، والمشتريات، وعمليات الجرد (القواعد المالية من ١١٤ - ١٥ الى ١١٤ - ٣٧) قد صيغت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا الى قواعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمة. وعلمت اللجنة أن المكتب سينشئ لجنته الاستشارية لاستعراض عمليات المشتريات. وكما يرد في الفقرة ٤٤ من تقرير المدير التنفيذي، فإن هذه اللجنة الجديدة التابعة للمكتب سوف تستنبط صلاحياتها من صلاحيات لجنة العقود التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آخذة في اعتبارها توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وسوف تضم عضوية اللجنة الاستشارية لاستعراض عمليات المشتريات (الفقرة ٤٥) موظفين لا من مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة فحسب، وانما كذلك من برنامج الأمم المتحدة وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أو عند الاقتضاء، أفرادا من القطاع الخاص أو خبراء لإثراء الخبرة الفنية للجنة، وذلك على نحو ما أوصى مجلس مراجعي الحسابات (A/48/5/Add.1، الفقرة ٢٠٢). وترى اللجنة الاستشارية أن إدارة المكتب سوف تولي الاعتبار الواجب للتوصيات الأخرى الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بعمليات المشتريات الخاصة بالمكتب (A/48/5/Add.1، الفقرات ١٨٤ - ٢٠٤).

وظائف لجنة التنسيق الإداري لمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة (DP/1994/61)

١٣ - تحيط اللجنة الاستشارية علما بأن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم تقريره الى المجلس التنفيذي عملا بالفقرة ٦ من مقرره ١٢/٩٤، التي وافق فيها المجلس التنفيذي "من حيث المبدأ، على اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة تنسيق اداري لمكتب خدمات المشاريع، في حدود الموارد القائمة، لمعالجة ما يلاحظ نشوؤه من تضارب في المصالح بين الدورين التنسيقي والتنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رهنا بالنظر في تقرير يعده مدير البرنامج، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية ووكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، عن دوره ووظائفه بالتحديد، وذلك في دورته العادية الثالثة في ١٩٩٤".

١٤ - وفي الفقرات ٣ - ٥ من تقريره، يجمل مدير البرنامج المبادئ الأساسية للجنة التنسيق الإداري وتكوينها ووظائفها. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بتكوين لجنة التنسيق الإداري، الذي أوصى به مدير البرنامج عملا بالفقرة ٧ من المقرر ١٢/٩٤.

١٥ - وفيما يتعلق بوظائف لجنة التنسيق الإداري، تحيط اللجنة الاستشارية علما بأن الوظائف تتضمن "انشاء آلية اشراف ملائمة تمكن الأمين العام من تقييم استجابة مكتب خدمات المشاريع الجديد وأدائه وفعاليته" (DP/1994/61، الفقرة ٧). وترى اللجنة الاستشارية أن إنشاء هيئة اشرافية أخرى، مثل لجنة التنسيق الإداري، قد تخلق آلية ابلاغ غير لازمة، وربما مرهقة، قد يتداخل دورها، في بعض الحالات، مع الدور الاشرافي للمجلس التنفيذي (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

المرفق الأول

خلفية تاريخية للاجراءات والمقررات المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع

١ - في مذكرته A/47/753، المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، أعلن الأمين العام، في معرض إشارته إلى أعمال فريق المستشارين المستقلين الرفيع المستوى، قراره إنشاء ثلاث إدارات جديدة في الأمانة العامة كمرحلة مقبلة في عملية الإصلاح التي يقوم بها. ومن هذه الإدارات إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التي كانت ستشمل الوظائف الأساسية ذات الصلة لمكتب خدمات المشاريع وإدارة التعاون التقني من أجل التنمية سابقا.

٢ - وعيّن الأمين العام السيد كينيث دادزي مستشارا خاصا ومندوبا له معني بإصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الدمج المقترح لمكتب خدمات المشاريع مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وصدر تقرير المستشار الخاص في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣.

٣ - وأحاط مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علما، في مقرره ٧/٩٣، المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، بما يعتزم الأمين العام القيام به، وطلب إلى رئيسه أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى عدد من شواغله.

٤ - وشملت التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة (A/C.5/47/88، المؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٣) اقتراح الأمين العام إنشاء مكتب خدمات المشاريع ككيان متميز وشبه مستقل ضمن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها A/47/7/Add.15، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مفصلا عن طرائق الدمج المقترح.

٦ - وقامت فرقة عمل برئاسة وكيل الأمين العام لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، باستعراض الاجراءات التي سيتم وضعها لنقل مكتب خدمات المشاريع، وقدمت تقريرها إلى الأمين العام الذي وافق عليه وقدمه إلى مجلس الإدارة في مذكرته DP/1993/70، المؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٧ - وفي مقرره ٤٢/٩٣، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وافق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الطرائق المقترحة في الوثيقة DP/1993/70، رهنا بعدة شروط، وحدد بنودا طلب أن يقدم الأمين العام معلومات إضافية بشأنها وأن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراضها.

٨ - واستجابة لمقرر مجلس الإدارة ٤٢/٩٣، قدم الأمين العام تقريرا بشأن "الترتيبات المؤسسية والإدارية التي تنظم دمج مكتب خدمات المشاريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" (الوثيقة A/48/502 المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٩ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها A/48/7/Add.1، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأن يرجأ الموعد المقترح للدمج إلى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وأن يقدم الأمين العام مرة أخرى تقريرا عن المسألة حينما تحسم جميع القضايا التي لم يُبت فيها على الصعيد المشترك بين المنظمات.

١٠ - وتم إعداد إضافتين إلى تقرير الأمين العام، تتعلق إحداهما بالترتيبات التنظيمية لمكتب خدمات المشاريع المقترح التابع للأمم المتحدة والترتيبات المتعلقة بميزانيته (الوثيقة A/48/502/Add.1 المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، وتتعلق الثانية بالنظام المالي والقواعد المالية التي تنظم أنشطة وعمليات مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة (الوثيقة A/48/502/Add.2 المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). وشرعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النظر في هاتين الوثيقتين الإضافيتين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، غير أنها لم تنته من استعراضها.

١١ - وأوصى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقرره ٤٦/٩٣، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بأن يظل مكتب خدمات المشاريع ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وطلب إلى مجلس إدارة مكتب خدمات المشاريع زيادة توضيح الترتيبات المتعلقة بالنقل. كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقرب وقت ممكن بشأن الخطوات المتخذة تمشيا والمقرر ٤٢/٩٣ وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٢ - وقدم الأمين العام مشروع تقريره بشأن "الترتيبات المؤسسية والإدارية المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع". وأحال مدير البرنامج هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي بمذكرته DP/1994/27، المؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وقرر المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية المعقودة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، إرجاء اتخاذ قرار بشأن مسألة مكتب خدمات المشاريع إلى حين انعقاد دورته السنوية في جنيف من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٣ - وقدم الأمين العام في تقريره DP/1994/52، المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مقترحا جديدا يتعلق بجعل مكتب خدمات المشاريع كيانا مستقلا وقائما بذاته.

١٤ - وفي مقرره ١٢/٩٤، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أوصى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجمعية العامة، بدلا من الدمج المقترح في مقرر مجلس الإدارة ٤٢/٩٣، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أن يصبح مكتب خدمات المشاريع كيانا مستقلا وقائما بذاته بصورة لا تنشأ عنها وكالة جديدة، وإنما

تشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الكيانات العاملة. وطلب أيضا أن يقدم مدير البرنامج تقريرا عن الدور والوظائف المحددة للجنة التنسيق الإداري المقترحة، وأن يقدم المدير التنفيذي لمكتب خدمات الدعم تقريرا، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن طرق إقامة مكتب خدمات المشاريع ككيان مستقل وقائم بذاته وزيادة وضوح عملياته.

١٥ - وفي مقرره E/DEC/1994/284، المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة بالموافقة على توصية المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في مقرره ١٢/٩٤، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٦ - وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٤، قدم المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقريره DP/1994/62، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، بشأن طرق إقامة مكتب خدمات المشاريع ككيان مستقل وقائم بذاته.

١٧ - وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٤، قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره DP/1994/61، المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، بشأن الدور المحدد والوظائف المحددة للجنة التنسيق الإداري لمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة.

١٨ - وقررت الجمعية العامة، في مقررها ٥٠١/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن يصبح مكتب خدمات المشاريع كيانا مستقلا وقائما بذاته وفقا لمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٢/٩٤، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٩ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قدم كل من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقريره إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وردا على الأسئلة المتصلة بتقريريهما.

المرفق الثاني

مكتب خدمات المشاريع

الاسقاطات المتعلقة بنفقات المشاريع (تنفيذ مكتب خدمات المشاريع) وإيرادات مكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف الدولارات)

		الايرادات المقدرة		
	ميزانيات المشاريع وتنفيذها	الايرادات المقدرة المحصلة من تنفيذ المشاريع **	المبالغ المطلوبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ***	مجموع الايرادات المقدرة
سنة ١٩٩٤				
(أ) ميزانيات مشاريع ١٩٩٤ الموافق عليها بالفعل في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (تشمل مبلغ ١١٠ ملايين دولار تقريبا مرحلا من عام ١٩٩٣)*	٦٧٠ ٠٠٠			
(ب) الميزانيات الإضافية المتوقعة لعام ١٩٩٤ (بالنسبة للمشاريع الجديدة الموافق عليها في الربع الأخير)	١٠ ٠٠٠			
(ج) مجموع الحافظة التقديرية لعام ١٩٩٤ (أ + ب)	٦٨٠ ٠٠٠			
(د) القيمة التقديرية للمشاريع المنفذة والايرادات	٤١٠ ٠٠٠	٣٠ ٧٥٠	٣ ٠٠٠	٣٣ ٧٥٠
(هـ) الميزانيات غير المنفقة (ج - د) (سيتم ترحيل هذا المبلغ: ٨٠ في المائة إلى عام ١٩٩٥، و ٢٠ في المائة إلى السنوات المقبلة)*	٢٧٠ ٠٠٠			
سنة ١٩٩٥				
(أ) ميزانيات مشاريع ١٩٩٥ الموافق عليها بالفعل (البيانات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)	٢٤٠ ٠٠٠			
(ب) المبالغ المرحلة من عام ١٩٩٤ (٨٠ في المائة من ٢٧٠ مليون دولار: سيرحل زهاء النصف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وسترحل البقية في نهاية السنة كجزء من "التنقيحات الالزامية")	٢١٦ ٠٠٠			
(ج) الميزانيات الإضافية المتوقعة لعام ١٩٩٥ (بالنسبة للمشاريع الجديدة التي يتوقع الموافقة عليها في الربع الأخير من عام ١٩٩٤ وخلال عام ١٩٩٥)	٢٢٠ ٠٠٠			
(د) مجموع الحافظة التقديرية لعام ١٩٩٥ (أ + ب + ج)	٦٧٦ ٠٠٠			
(هـ) القيمة التقديرية للمشاريع المنفذة والايرادات	٤٢٠ ٠٠٠	٣١ ٥٠٠	٣ ٢٠٠	٣٤ ٧٠٠
(و) الميزانيات غير المنفقة (د - هـ) (سترحل إلى ١٩٩٦ والسنوات المقبلة)	٢٥٦ ٠٠٠			
مجموع القيمة التقديرية للمشاريع المنفذة والايرادات في فترة السنتين [١٩٩٤ (د) + ١٩٩٥ (هـ)]	٨٣٠ ٠٠٠	٦٢ ٢٥٠	٦ ٢٠٠	٦٨ ٤٥٠

* تجرى عمليات الترحيل مرتين في السنة، أولا في تشرين الأول/أكتوبر ("ترحيل تشرين الأول/أكتوبر")، ثم في آذار/مارس من السنة التالية عندما تغلق حسابات السنة السابقة ("الترحيل/التنقيح الإلزامي").

** محسوبة على أساس نسبة ٧,٥ في المائة من قيمة التنفيذ، وهي النسبة المتوسطة المحققة في السنوات السابقة، بعد التحويلات إلى المكاتب الميدانية لتعويضها عن الخدمات المقدمة إلى مكتب خدمات المشاريع.

*** هذه المبالغ مطلوبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مقابل الخدمات التي قدمها له مكتب خدمات المشاريع والمتعلقة بإدارة القروض ومراقبة مشاريع الصندوق. ولا تشكل المبالغ المسحوبة من القروض جزءا من تنفيذ مكتب خدمات المشاريع، بل سحبها المقترضون مباشرة.

المرفق الثالث

وضع ملاك الموظفين في مكتب خدمات المشاريع
(في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

رتبة الوظيفة	نوع العقد		الشواغر	المجموع	التعيينات محددة المدة
الفئة الفنية	دائم	محدد المدة[1]			
أمين عام مساعد	-	١	-	١	-
مد - ٢	١	-	-	١	-
مد - ١	٧	١	١	٩	-
ف - ٥	٩	١٨	٤	٣١	-
ف - ٤	١٢	١٢	٥	٢٩	٥
ف - ٣	٨	٧	١	١٦	١
ف - ٢	١	١	٢	٤	-
المجموع	٣٨	٤١	١٢	٩١	٦
فئة الخدمات العامة					
ع - ٧	٥	-	-	٥	
ع - ٦	٤٠	١	٣	٤٤	
ع - ٥	٥١	٤	٤	٥٩	
ع - ٤	٢٠	٨	٧	٣٥	
ع - ٣	٢	١	١	٤	
ع - ٢	١	٢	-	٣	
المجموع	١١٩	١٦	١٥	١٥٠	
المجموع الإجمالي	١٥٧	٥٧	٢٧	٢٤١	٦

(١) ١٤ موظفا بعقود محددة المدة مقصورون على مكتب خدمات المشاريع: خمسة وظائف ف - ٥ / ر - ٥؛ وخمسة وظائف ر ٤؛ ووظيفتان ر - ٣؛ ووظيفتان ف - ٢ / ر - ٢.

- - - - -